المصارف تواصل إغلاقها.. وجنبلاط يطالب بإجراء انتخابات نيابية على قاعدة قانون انتخابي جديد

تأجيل جلسة البرلمان اليوم.. وجعجع يدعو إلى حكومة «صدمة»

لمشاهدة الفيديو

اللبنانيون مستمرون في التظاهر

عمر حبنجر ووكالات

أعلن مجلس النواب اللبناني تأجيل الجلسة التي كانت مقررة اليوم إلى الأسبوع المقبل. وأصدرت رئاسة مجلس النواب بيانا قالت فيه إنه تم إرجاء الجلسة التي كانت من المفترض أن تعقد قبل ظهر اليوم إلى «الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع فيه 2019/10/28»، وذلك «لانتخاب أميني سر وثلاثة مفوضين، وكذلك لانتخاب أعضاء اللجان النيابية».

بدورها، أعلنت جمعية المصارف تمديد إغلاق المصارف من أمس إلى اليوم أيضا «في انتظار استتباب الأوضاع بالبلاد».

وقبل صدور مقررات مجلس الوزراء رأى رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع ان احتواء الشارع سيكون صعبا من خلال القرارات الترقيعية. وأكد على وجوب ان يقدم رئيس الحكومة استقالته وتشكيل حكومة «الصدمة» على ان تكون بعيدة من الطبقة السياسية الحالية، حكومة المستقلين هي الحل الوحيد، فحكومات الوحدة الوطنية اثبتت فشلها، ويمكن ان يكون الرئيس الحريري نفسه رئيسا لحكومة المستقلين، فغضب الناس لم يعد يوقر رئيس الجمهورية ميشال عون او رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل. وقال د.جعجع لصحيفة «لوريان لوجور»: ما كنت أتمنى للرئيس عون هذا المصير، وقد تكون المشكلة الثانية ان رئيس الجمهورية لا يسمع كلام احد.

جعجع قال انه لا يعرف الاسباب التي جعلت وليد جنبلاط يتراجع عن استقالة وزيريه، وهنا تقول مصادر متابعة لـ «الأنباء» ان جنبلاط تجنب بتريثه هذا قفز الدولار في بيروت الى الثلاثة آلاف ليرة مرة واحدة، ولم تنف المصادر ان يكون جنبلاط تلقى اتصالا تحذيريا ساخنا.

جعجع وعن خطاب الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، قال: للسيد نصرالله رأيه، ولنا رأينا الواضح، مواقف نصرالله الأخيرة تدل على انه لا يقرأ الاشارات الواردة من الشارع جيدا، بدليل ان الناس لم يتوانوا عن التظاهر في معاقل حزب الله وحركة امل، علما ان هذه المرة لن يكون من السهل تحريك شارع الحزب بمواجهة المتظاهرين، كما كان يحصل في السابق، كما ان التظاهر بلغ معاقل تيار المستقبل في طرابلس، وهذا يعني ان القاعدة الشعبية للرئيس الحريري ما عادت تتقبل خياراته السياسية، وعليه قال جعجع: على الحريري مراجعة علاقاته مع الوزير جبران باسيل.

من جهته، تحدث رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط عن «صدمة» مطلوبة هو ايضا بقوله: لا بد من صدمة، نحن لا نستطيع ان نبقى مثلا مع جبران باسيل الذي يبدو انه احد اسباب الاستفراد في الحكومة، ولا يجوز ان يبقى في الحكومة ومثله وزير الاتصالات (محمد شقير). ودعا جنبلاط الى اجراء انتخابات نيابية على قاعدة قانون انتخابي جديد، ووجه رسالة الى حزب الله وفيها: على الحزب ان يتفهم غضب الشارع، لأن غضب الشارع لا يميز بين فريق او آخر، ثم هناك تغطية الحزب لرمز الاستبداد الحكومي جبران باسيل، يجب في مكان ما ان يتغير.

بدوره، تنبأ رئيس تيار المردة سليمان فرنجية بأن لبنان بات في وسط العاصفة، وقال لصحيفة «الجمهورية» ان الوضع سيتدحرج نحو الاسوأ، ما لم تتم السيطرة عليه قريبا، عبر قرارات جريئة. وقال: ان الوقت ثمين وضيق، وطالب الرئيس ميشال عون بان يتصرف بأقصى سرعة ممكنة، قبل ان تنفجر الازمة بين يديه. واشار الى ان فريق العهد ينال صفرا على عشرة في مجال ادارة الدولة، واذا اراد عون انقاذ الجزء الثاني من ولايته فعليه التضحية بالوزير جبران باسيل. وقال فرنجية ان رئاسة الجمهورية ليست هاجسا لديه، موضحا ان الاولوية لديه الآن بناء الجمهورية حتى يكون لها رئيس بعد انتهاء الولاية الحالية.

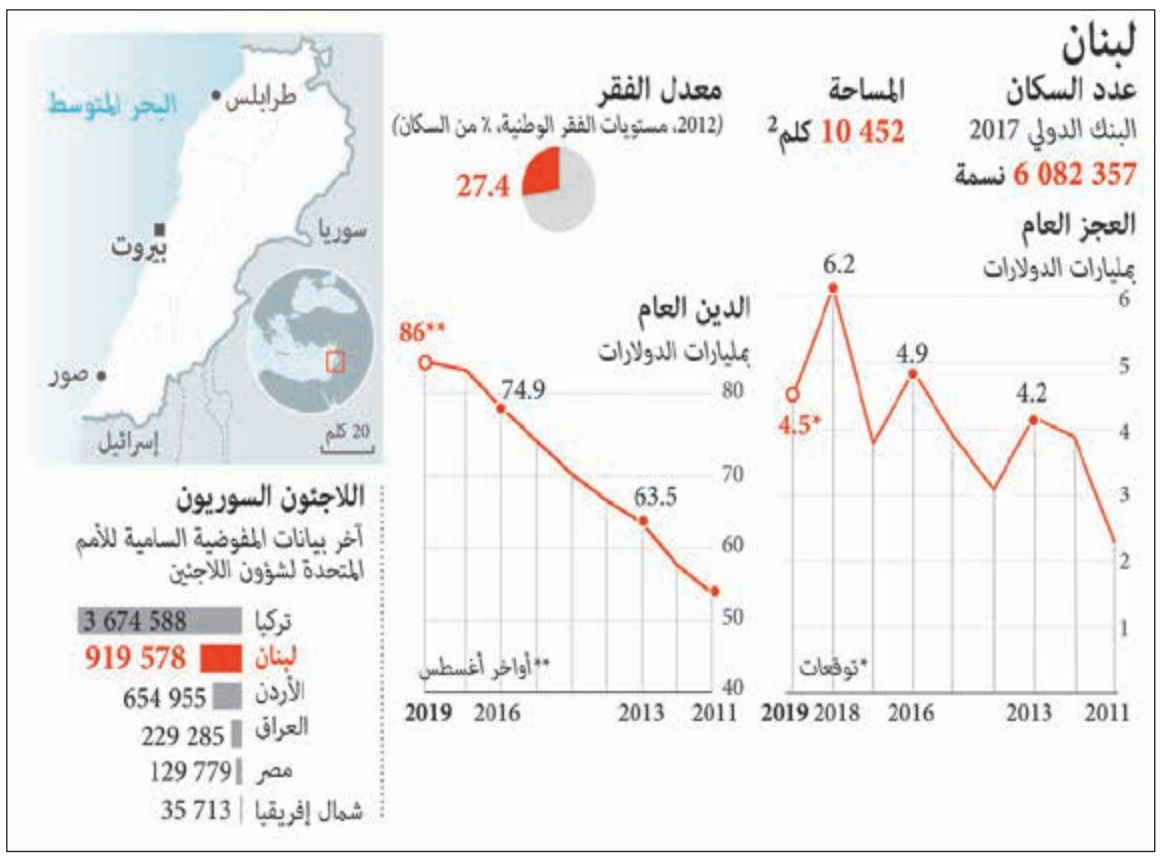

وائل أبوفاعور لـ «الأنباء»: نحن مع فتح باب التحقيقات لاستعادة الأموال المنهوبة

بيروت ـ اتحاد درويش

سألت «الأنباء» وزير الصناعة وعضو اللقاء الديمقراطي وائل أبوفاعور، حول إصرار المتظاهرين على استعادة الأموال المنهوبة، فقال: «إننا مع استعادة هذه الأموال ومع فتح أبواب التحقيقات وإلغاء كل الحصانات الوزارية والنيابية والرئاسية».

وأكد ان هناك أموالا منهوبة في لبنان وأموالا منهوبة حديثا وأموالا لاتزال تنهب،«نحن مع استعادة كل الأموال المنهوبة»، مشيرا الى ان «ما طرحه الحزب الاشتراكي هو مقدمات إصلاحية لا أكثر ولا أقل، والإصلاح لا ينتهي هنا وهو بداية الرسالة الإيجابية للمواطن اللبناني الحر الديموقراطي الشريف الذي نزل الى الشارع يطالب دولته بأن تكون دولة عادلة».

وشدد أبوفاعور على ان العقل والمنطق والمسؤولية تكون بالتجاوب مع المطالب الشعبية الموجودة في الشارع، لافتا الى ان التجاوب يكون بإجراءات سريعة.

مصدر عسكري: نحمي المحتجين كما نحمي التنقل

بيروت: عقَّب مصدر عسكري على دعوة المتظاهرين قيادة الجيش لتسلم زمام الامور في البلاد وقمع الفساد وسجن الفاسدين واستعادة المال العام المنهوب بالقول «ان الجيش يبدي كل التقدير لهذا الموقف الشعبي حياله وحيال قائده، الا ان ما يطالب به بعض المحتجين لا يتناسب مع تركيبة لبنان المرهقة والمعقدة».

واشاد المصدر، في تصريح صحافي، بما حققه الحراك الشعبي العابر للمناطق من كسر للحواجز الطائفية والمذهبية والسياسية، مؤكدا ان الجيش يحمي الاحتجاجات السلمية كما يحمي حرية التنقل للمواطنين.

الى ذلك، علمت «الأنباء»ان قيادة الجيش ابلغت المعنيين بأن الجيش لن يقف على الحياد حيال اي محاولة لتجاوز التعامل السلمي الهادئ مع المواطنين.

النائب شامل روكز محمولا على الأكتاف بين المتظاهرين (محمود الطويل)

العلم الإسرائيلي تحت أقدام المتظاهرين

ما أهم الأسباب التي أدت إلى الانتفاضة في لبنان؟

بيروت ـ ناصر زيدان

يمكن إدراج مجموعة من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء الانتفاضة العارمة التي حصلت في لبنان، وكانت الدافع الرئيسي خلف نزول مئات آلاف اللبنانيين الى الشارع في مختلف المناطق اللبنانية، وأهم هذه الأسباب:

أولا: الوضع المعيشي الصعب الذي يعاني منه غالبية اللبنانيين، من جراء ارتفاع قيمة الأعباء وتراجع مستوى الدخل، خصوصا عند أصحاب المهن الحرة وموظفي القطاع الخاص والمتقاعدين، في ظل تراجع مستوى الخدمات العامة، في الصحة وفي المياه وفي جمع النفايات وفي الأمن في العديد من المناطق، والأهم من كل ذلك من جراء الفشل في حل مشكلة الكهرباء التي تكبد الخزينة المليارات.

ثانيا: شعور فئة الشباب بانسداد الأفق أمام مستقبلهم، من جراء عدم توافر فرص العمل في القطاع العام وفي القطاع الخاص، يضاف الى ذلك تجميد الدولة لسياسة القروض الإسكانية، ومنع توظيف الناجحين في مجلس الخدمة المدنية والمعلمين بحجة عدم وجود توازن طائفي. كما أن صرف العديد من الموظفين في المدة الأخيرة ـ لاسيما من شركات الرئيس سعد الحريري ومن تيار المستقبل ـ ساهم ايضا في الأزمة.علما أن التركيز على التأثير السلبي لبعض التوظيف ـ ولو كان مخالفا وغير مدروس وجرى قبل الانتخابات ـ تجاوز المعقول، علما ان هذا التوظيف قد امتص جزءا من البطالة المستشرية، وتكاليفه ليست هي التي زادت العجز، لأن التوظيفات العشوائية الأساسية، حصلت بمعظمها في مؤسسات عامة رابحة، مثل أوجيرو وشركات الهاتف الخليوي، والمبالغ التي تصرف على هذا التوظيف تعتاش منها عائلات لبنانية بصرف النظر عن انتماءاتها.

ثالثا: ممارسات الفئة الحاكمة والمقربة من العهد غير المتوازنة في مختلف الميادين. وقد بدا على هؤلاء ومن يقف وراءهم حالة من الاستهتار بالناس، ومارسوا فوقية طائفية وشخصية بالغة القساوة، وأوحوا بأنهم مدعومون من قوى محلية مسلحة وقوى خارجية نافذة، وبالتالي لا يستطيع أحد أن يؤثر عليهم، أو يهدد مكانتهم السلطوية. وقد بدا ذلك واضحا من خلال التأثير على بعض الأجهزة الأمنية وعلى بعض الدوائر القضائية وفي الإدارة العامة والمرافق الأخرى.

رابعا: شعور المسيحيين بشكل خاص أن تعيين رئيس الجمهورية الذي يمثلهم في أعلى هرم السلطة، عائد لجهات أخرى، خصوصا الإيحاء بأن موافقة حزب الله والنظام السوري شرط إلزامي لهذا التعيين. وقد أوحى وزير الخارجية جبران باسيل بهذا الأمر جهارا في الفترة الأخيرة. ويقول سياسي مخضرم إن هذا السبب هو الذي شكل الدافع الرئيسي وراء مشاركة المسيحيين العارمة وغير المسبوقة في الانتفاضة، إضافة لشعورهم بالاستغلال من قبل رموز موالية ظهر عليها شيء من البحبوحة والثراء، بينما الناس تئن تحت أثقال معيشية ضاغطة.

خامسا: تفاقم موضوع التضييق على الحريات العامة وعلى الإعلام الذي حصل في المدة الأخيرة، بينما مارس بعض القضاة بعض الازدواجية في التعاطي مع التجريح والتشهير، فهو

لاحق فئات وغض الطرف عن فئات أخرى.

وإذا كانت هذه الأسباب هي الأهم في دفع الناس للنزول الى الشارع، فلا يعني ذلك أنها الأسباب الكاملة، فهناك خليط سياسي ومدني غريب عجيب ينمو على ضفاف الفوضى اللبنانية، وأحيانا يستغل المشاعر الشعبية الصادقة، ويحاول تأجيج الأحقاد للانتقام غير العادل من بعض السياسيين الذين مارسوا أقصى درجات الحكمة لتخليص لبنان من السقوط في الفوضى، او في هاوية الانهيار المالي. ويقول السياسي المخضرم عن هذه الواقعة بالذات إن التعميم في تحميل المسؤولية عن الانهيار، مثل إطلاق شعار «كلن يعني كلن» فيه شيء من الظلم والشخصانية.